

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

باسل أبو عنزة، ياسين العبدالات، د.محمد الطراونة، باسم المبيضين

التمييز: مساعد النائب العام لدى محكمة أمن الدولة.

التمييز ضده:

بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٥ تقدم التمييز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن
محكمة أمن الدولة في القضية رقم ٢٠١٤/٢٠٢٨ تاريخ ٢٠١٤/٩/١٧ المتضمن تعديل
وصف التهمة المسندة للتمييز ضده.

طالباً بقبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه للسببين التاليين:

(١) أخطأت المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها وجاء قرارها مخالفاً للواقع والقانون.

(٢) أخطأت المحكمة بتعديل وصف التهمة المسندة للمتهم.

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً
وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه.

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة أمن الدولة كانت قد أحالت المتهمين:

١

٢

ليحاكما لدى محكمة أمن الدولة بتهمة:

حيازة مادة مخدرة بقصد الاتجار بالاشترار خلافاً لأحكام المادة ٢/أ/٨ من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته وبدلالة المادة (٢٤) من القانون ذاته بالنسبة للمتهمين.

وقد ساقنت النيابة العامة واقعة بنت على أساس منها الاتهام الموجه للمتهمين تمثلت بما يلي:

المتهم الأول من ذوي الأسبقيات بجرائم المخدرات وبتاريخ ٢٠١٣/١١/١٩ وعلى إثر إلقاء القبض عليه داخل منزله الكائن في منطقة القويسمة فقد تم ضبط (٨) كغوف وربع من مادة الحشيش المخدر وبلاطتين من المادة ذاتها الموصوفة (٦) قطع أخرى من المادة ذاتها (٧٠) علبة في داخلها مادة الحشيش المخدر وبوزن كمية الحشيش المخدر بلغت ٢ كيلو غرام كما تم ضبط (٣١٠٥٠) حبة من حبوب الكبتاجون المخدرة وقد كان المتهم الأول يحوز جميع هذه المواد لغايات بيعها والاتجار بها حيث تم ضبط أيضاً نسلات مشرط ورولات تغليف وباكيتين قصدير وأكياس قماش كان المتهم الأول يستخدمها في تجهيز وتعبئة المواد المخدرة لغايات بيعها وبالتحقيق مع المتهم الأول أيد ما جاء بالوقائع أعلاه وأنه يحوز هذه المواد لغايات بيعها بالاشترار

مع المتهم الثاني والذي بعرض مجموعة من الصور عليه تعرف على المتهم الأخير إثر ذلك جرت الملاحقة.

بالمحاكمة الجارية علناً في مقر محكمة أمن الدولة وبحضور الهيئة الحاكمة والمدعي العام.

باشرت محكمة أمن الدولة نظر الدعوى وبعد استكمال إجراءات المحاكمة وما قدم فيها من بيانات توصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية:

والمحكمة بعد سماع الدعوى وتدقيق البيانات فقد خلصت وبالأكثرية إلى الوقائع التالية:

المتهم الثاني يحوز على كمية كبيرة من مادة الحشيش وحبوب الكبتاجون المخدرتين بقصد الاتجار بهما وبتاريخ ٢٠١٣/١١/١٨ قام المتهم الثاني بوضع تلك المواد المخدرة في داخل حقيبة سوداء وسلمها للمتهم الأول للاحتفاظ بها كأمانة لديه في منزله في منطقة القويسمة على أن يقوم بأخذها في اليوم التالي وبناءً على المعلومات الواردة لرجال مكافحة المخدرات عن ذلك جرى وبتاريخ ٢٠١٣/١١/١٩ إلقاء القبض على المتهم الأول في داخل منزله في منطقة القويسمة وبتفتيش المنزل وبدلالة المتهم الأول تم ضبط المواد والحبوب المخدرة العائدة للمتهم الثاني في داخل صندوق حديدي في المنزل وبالتحقيق مع المتهم الأول اعترف بالوقائع أعلاه وبفحص عينة من المواد المضبوطة والتي بلغ وزنها (٢) كغم تبين احتواؤها على مركبات الحشيش المخدر وبفحص عينة الحبوب المضبوطة والتي بلغ عددها (٣١٠٥٠) حبة تبين احتواؤها على مادة الامفيتامين المخدرة، وعليه جرت الملاحقة.

بتاريخ ٢٠١٤/٩/١٧ وفي القضية رقم ٢٠١٤/٢٠٢٨ أصدرت محكمة أمن الدولة حكمها المتضمن:

أولاً: بالنسبة للمتهم الأول قررت المحكمة بالأكثرية ما يلي:

عملاً بأحكام المادة ٢٣٤ من الأصول الجزائية تعديل الوصف القانوني للتهمة المسندة إليه من تهمة حيازة مادة مخدرة بقصد الاتجار بالاشتراك خلافاً لأحكام المادة ٢/أ/٨ من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته وبدلالة المادة ٢٤ من القانون ذاته إلى تهمة حيازة مادة مخدرة دون أن يكون القصد منها التعاطي أو الاتجار خلافاً لأحكام المادة ٧ من القانون ذاته وإدانته بها والحكم عليه بالحبس لمدة سنتين والغرامة ثلاثة آلاف دينار والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.

ثانياً: بالنسبة للمتهم الثاني قررت المحكمة بالإجماع ما يلي:

تجريمه بالتهمة المسندة وذلك عملاً بأحكام المادة ٢/٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٩ لسنة ١٩٦١ وتعديلاته.

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم قررت المحكمة بالإجماع ما يلي:

أولاً: بالنسبة للمجرم

الحكم عليه بالوضع بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة والغرامة عشرة آلاف دينار والرسوم وذلك عملاً بأحكام المادة ٢/أ/٨ من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته على أن تحسب له العقوبة اعتباراً من تاريخ البدء بالتنفيذ.

ثانياً: مصادرة المواد المخدرة المضبوطة.

لم يرتض المميز بالقرار قطع فيه بهذا التمييز.

وعن سببي التمييز الدائرين حول تخطئة محكمة أمن الدولة من حيث تعديلها وصف التهمة المسندة للمميز ضده.

وفي هذا فإن محكمتنا بصفتها محكمة موضوع وبعد استعراضها أوراق الدعوى وما قدم فيها من بيانات تجد إن الوقائع الثابتة في هذه الدعوى تتمثل بالآتي:

١- إن الكمية المضبوطة تعود للمتهم الثاني وهذا ثابت من خلال أقوال شاهد النيابة الملازم قيس العطار التي ورد فيها (... بناء على معلومات تفيد بقيام المتهم الثاني بتخزين كمية من المواد المخدرة لدى المتهم الأول (المميز ضده)).

٢- إفادة المتهم الأول (المميز ضده) في كافة مراحل الدعوى بأن الكمية المضبوطة تعود للمتهم الثاني الذي قام بوضعها لديه في حقيبة سوداء على أن يقوم بأخذها في اليوم التالي.

٣- لم تقدم النيابة العامة أية بينة يستدل من خلالها بأن حيازة المميز ضده الكمية المضبوطة كان بقصد الاتجار أو التعاطي.

وبتطبيق القانون على هذه الوقائع نجد إن الأفعال التي قام بها المميز ضده تشكل سائر أركان وعناصر حيازة مادة مخدرة دون أن يكون القصد منها التعاطي أو الاتجار خلافاً لأحكام المادة ٧ من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية وكما انتهى إلى ذلك القرار المطعون فيه وليس كما ورد بإسناد النيابة العامة، الأمر الذي يجعل تعديل وصف التهمة المسندة للمميز ضده واقعاً في محله مما يتعين معه رد سببي الطعن.

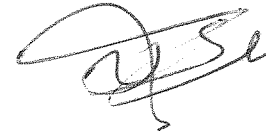
لذا نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ١٩ ربيع الثاني سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٢/٩ م.

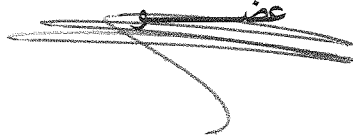
برئاسة القاضي
نائب الرئيس

عضو
نائب الرئيس

عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان

دقق/ع م

